**وأسفاه! الدساتير في العالم تجمع،أما في لبنان دستورنا يُفرِّق!**

**البارحة أحتفل لبنان بمؤيته الأولى،وبعد ست اعوام إنشاء الله سنحتفل بمؤية دستورنا الذي صدر في 23/5/1926.وهو ثالث دستور في الوطن العربي! وُضِعَ يومها لكي تنهض المؤسسات وتعمل وفق النظام الديمقراطي،كما هو كان معمولاً به في دولة الانتداب،وقد طُعِّمَ يومها بنصوص أقتبست من الدستورين البلجيكي والمصري! وسارت الأمور وفق ما هو مُخطّط له،وبشبه إجماع لبناني حول نص الدستور،وضرورته لكي تستقيم أعمال الدولة وللحفاظ على حقوق الأنسان وحرياته،والجميع يؤكد على مستوى ورُقي المواد 6 الى 15 من دستورنا،والتي لم يطالها أي تعديل منذ ان وُضعت عام 1926 ،وهذا دليل على قيمة دستورنا منذ بدايته! لكن للأسف جاءت المواد المتعلقة بتقسيم السلطات وصلاحياتها،لِتُشكّل عامل تفرقة بين اللبنانيين،ومع الأيام بدأت المطالبة من مكونات لبنانية بضرورة تعديل الدستور لجهة توزيع الصلاحيات،ومن دون الدخول في خلفيات تلك المطالب،المُحق منها وغير المُحق،حيث تكللت تلك المطالب بإعتماد نص جديد بعد تعديلات متعددة وعُرِفَ بدستور الطائف! وقد أستبشرنا خيراً من ان هذا النص الجديد من شأنه ان يؤمن لحمة مكونات هذا الوطن الصغير المتعددة،وذلك بعد إقراره كدستور للجمهورية الثانية – الأصح برأينا الجمهورية الثالثة لأن تعديلات ما بعد الأستقلال من حقّها ان تُوصّف بخلق الجمهورية الثانية – لكن سرعان ما تبددت تلك الآمال،لا سيما مؤخراً عندما بدأ كل مكون لبناني من التمترس وراء النص الدستوري،للتصويب على شريكه في الوطن،لتخرج تلك المناكفات من إطارها الدستوري،لتتغلغل في الجسم اللبناني بكل أطيافه،والمؤسف أكثر ان ما مِن صوت جامع،يُهدي الى السراط المستقيم،لِما فيه مصلحة لبنان.مصلحة لبنان! أين هي؟ في هذه التراشقات من هنا ومن هناك،وكل يفسِّر الدستور على هواه،لن أدخل في تفاصيل ذلك كي لا يُنسب لي أنني مع هذا المكون ضد ذاك! الدستور في العالم أجمع،هو الميثاق الوطني الحقيقي،ولأنه من نتاج البشر، لابدَّ من أن يعتريه ثغرات هنا أو نقص هناك،لكن ذلك لا يمكن ان يؤدي الى هذا التشاحن الذي نراه في لبنان،لأن الكل يُفسِر النص وفق رغباته،وليس وفق المصلحة العليا للوطن.بربكم ارحموا هذا الشعب الذي يكفيه ما هو فيه،ولا تدخلوا في تفاصيل دستورية،البعض منها يعصي تفكيكه حتى من قبل الحكماء الدستوريين الصامتين،لأن الدساتير اذا تم تشويه مقاصدها يعرض الدول لخطر التفكك او الأنفجار الداخلي،وعندها لايبقى وطن ولا يبقى دستور. ما نراه اليوم من مشاحنات تتعلق بالدستور ونصوصه، حول صلاحيات من هنا أو وجوبية من هناك، تجعل البلد على فوهة بركان قد ينفجر في أي لحظة مواكبة للأزمات الأقتصادية والاجتماعية والمالية! البلد في خطر،عسى أن يُدرك ذلك كل من يتعاطى الشأن العام من قيادات سياسية ودينية، وعلى الجميع السعي الى رأب الصدع،ولنترك الدستور دون تفسير نصوصه على هوانا ومصالحنا،ولنتمسك به على انه خشبة الخلاص،وليفهم الجميع ان الدستور لا يمكن تعديله بين ليلة وضحاها، إذ هو بحاجة الى وفاق وطني جامع،والمفقود حالياً في هذه الظروف الدقيقة من عمر الوطن! دعوا الدستور وتوزيع الصلاحيات والتفتوا الى معالجة الوضع المالي والأقتصادي والأجتماعي، وأكثر من ذلك الوضع الأمني،الذي لن يصمد طويلاً إن لم نتدارك تلك الاوضاع! شعارنا يبقى: "ان الدستور يجمع ولا يُفرِّق" اذا ما جعلنا مصلحة لبنان فوق كل المصالح الفئوية!!**

**البروفسور أمين عاطف صليبا.**

**رئيس هيئة الأركان الأسبق في قوى الأمن الداخلي.**